المؤسسات ا لصغيرة والمتوسطة و تحقيق التنمية المستدامة
– بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل–

- Between the inevitability of performance and future aspirations -

بن زكـورة العـونية
أستاذ محاضر"أ"
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
benzak29@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2018/04/04 **تاريخ القبول:2018/09/17**

ملخص:
تهدف دراستنا إلى التعرف على علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات في ولاية معسكر. تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الحالي تحدي أمام مسيري المؤسسات في ظل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فهي مطالبة بمراعاة مصالح الأطراف الفاعلة في المجتمع بما فيها الدولة.
كشفت الدراسة عن انعدام العلاقة بين المؤسسة والتنمية المستدامة، فالمؤسسات تحترم وتطبق القوانين والتشريعات ، إلا أنهالا تهتم بمسؤوليتها اتجاه الأطراف ذات المصلحة من ناحية إشباع رغباتهم. فالتنمية المستدامة لا تمثل محور في الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة أو حتى ضمن تطلعاتها المستقبلية.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المؤ.ص.م، الأطراف ذات المصلحة، أنماط التسيير،أبعاد التنمية

Résumé:
L'objectif de notre étude est d'identifier la relation entre les petites et moyennes entreprises et le développement durable à travers l'étude appliquée sur un ensemble d'entreprises activant au niveau de la wilaya de Mascara. Le développement durable est, en ces temps, considéré comme un défi lancé au managers d'entreprise compte tenu de la tendance à l' économie verte, elles sont tenues de prendre en considération les intérêts des acteurs de la société, y compris l'Etat.

L'étude a permis de constater l'absence de la relation entre l'entreprise et le développement durable, les entreprises respectent et appliquent les lois et les règlements, mais elles ne tiennent pas compte de la responsabilité envers les parties prenantes en terme de satisfaction de leurs préférences. Le développement durable n'est pas au centre des objectifs stratégiques de l'organisation et même de leurs aspirations
Mots clés : petites et moyennes entreprises, le développement durable, les parties prenantes, l'Etat, la responsabilité sociale

تمهيد:

تمثل التنمية المستدامة العملية التي تسمح بتلبية حاجيات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية، أي أنها تسعى إلى تحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال البشري أو الزيادة المستمرة عبر الزمن. ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الفعالة والتي تلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وديناميكيتها مما يسمح لها بالاستجابة لمتطلبات السوق وكذا التأقلم مع الخصوصية الجهوية والمحلية لعناصر الإنتاج. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة فيها، كما يمكنها الاستفادة من نتائج البحث العلمي بالنظر إلى صغر حجمها وإمكانية تأقلمها مع التغيرات الاقتصادية. تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط متغير يضم مجموعة من العناصر والمتمثلة في:

- الدولة، بمختلف القوانين والتشريعات وكذا المبادرات والإعانات.
- الأطراف المتعامل معها وهي تعبر عن الإطراف ذات المصلحة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال علاقتها مع محيطها، ومن ثم التعرف على قدرتها في تبني أبعاد التنمية المستدامة من خلال أنماط تسييرها.

بناءا على هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

1- مدخل نظري للتنمية المستدامة
2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة
3- دراسة ميدانية حول علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة.

أولا: مدخل نظري للتنمية المستدامة

سعت العديد من الدول إلى تبني مصطلح التنمية المستدامة من خلال الربط بين عنصرين هامين البيئة والنمو الاقتصادي. اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا خاصة بعد ظهور لجنة" مستقبلنا المشترك" في 1987 التي أكدت على الاستخدام الرسمي لهذا المصطلح من قبل رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland.

1- **1. مفهوم التنمية المستدامة:** عرفها Edward Barbier(جويلية 1957) بأنها: "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة" (1). و حسب قاموس Webster فإن التنمية المستدامة هي: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا" (2).

تعرف أيضا عل أنها محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث التكامل ما بين البيئة والاقتصاد (3)، بمعنى عدم الاهتمام فقط بالاقتصاد لحل المشاكل المختلفة وانما الربط بين العنصرين، تعتبر أيضا عملية تغيير يتحقق من خلالها الاستغلال المتساوي للموارد وتوجيه الاستثمارات وإحداث تغييرات تقنية ومؤسساتية للقدرة على الاستفادة منها في الوضع الحالي والمستقبلي للوفاء بالاحتياجات المختلفة للفرد (4)، وهذا ما يعنى بقيام التنمية.

كما أنها تعتبر مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل (5)،وحسب مؤتمر قمة الأرض سنة 1993 فإن التنمية المستدامة هي "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بشكل يحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"(6) . تعرف بأنها عملية متعددة الأبعاد (7)تتكون من:

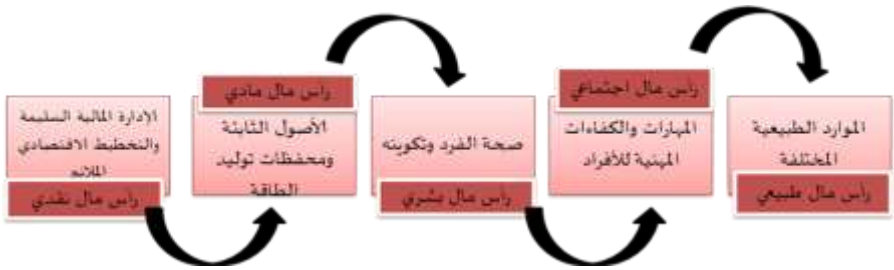

مما سبق نجد أن: التنمية المستدامة مصطلح شامل مقارنة مع مفهوم التنمية بصفة عامة والذي يرتكز على النمو الاقتصادي والتنمية، فالتنمية المستدامة تتجاوز كل هذه الحدود لتشمل مختلف المجالات الاجتماعية ،الاقتصادية، البيئية ،التكنولوجية وحتى السياسية وتتداخل فيما بينها لتحقق وضع تنموي مستدام. وهي تهدف (8) إلى:

2. التطور التاريخي للتنمية المستدامة: ظهرت مجموعة من المبادرات والمؤتمرات الدولية التي مهدت الطريق أمام التنمية المستدامة للظهور(9) ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

السنة	المنظمة، الهيئة والمؤتمرات	الآراء حول التنمية المستدامة
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة	نقل رأسمال الطبيعي للأجيال المقبلة.
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة بباريس	الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد المتاحة.
1960	مؤتمر روما "كفى من النمو"	التحذير من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي والنمو الديمغرافي وانتهاك الموارد الطبيعية.
1972	مؤتمر "ستوكهولم"	انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة.
1980	المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF	حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيئي.
1984	المؤتمر الدولي حول البيئة والاقتصاد	وجوب الاهتمام بالاقتصاد والبيئة بطريقة متساوية.
1987	اللجنة الدولية للتنمية والبيئة تقرير Brundtland	إصدار تقرير "مستقبلنا المشترك" وبروز مفهوم التنمية المستدامة.
1992	"قمة الأرض" بالبرازيل.	جاءت بعد ترسيخ مصطلح التنمية المستدامة لدى عامة الناس، وانبثقت عنها "أجندة 21".
1997	بروتوكول كيوتو "Kyoto"	تخفيض الغازات المتسببة في حدوث الاحتباس الحراري.
2002	"قمة جوهانسبورغ"	ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
2009	قمة "كوبنهاغن"	مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

3.التنمية المستدامة رهان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد إستراتيجيتها الطويلة المدى ولتحسين تنافسيتها على المدى القصير والمتوسط. على هذا الأساس يصبح تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة أحد الخيارات التي تكسب المؤسسة مميزات لتحقيق أهدافها ، من جهة و تحقيق رغبات الأفراد والمجتمع من جهة أخرى كالتالي :(10)

فعملية تبني التنمية المستدامة في المؤسسة يسمح لها بالدخول في سيرورة التحسين المستمر لأنشطتها وكذا المحافظة على بقائها واستمرارها في ظل محيط تنافسي ، وهي بهذا تسعى إلى تحقيق التكامل بين إستراتيجية تطورها ونموها و إستراتيجية محيطها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

4.آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتمد تطبيق التنمية المستدامة في المؤ.ص.م على العديد من الآليات نذكر منها (11):

- المبادرات العالمية من طرف الحكومات والجمعيات المتخصصة
- إلزام تبني المعايير والمواصفات القياسية في تقديم الخدمة أو المنتج
- دور الدولة من خلال التشريعات والقوانين التي تلزم تبني التنمية المستدامة من قبل هذه المؤسسات.
- التزام الأطراف المعنية باحترام أبعاد التنمية المستدامة.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر

مر نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، بعدة مراحل ارتبطت بتطور المسار القانوني من خلال تهيئة الأرضية القانونية لإنشائها و كذا توضيح سبل ترقيتها وتطويرها (12)

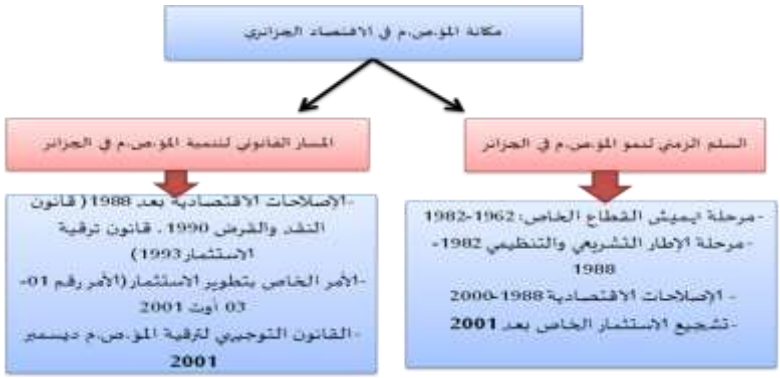

1.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: سعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى التأقلم مع التغيرات الاقتصادية العالمية من خلال الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتباره أحد الأساليب للنهوض

بالاقتصاد الوطني، وعليه فقد تبنت الدولة الجزائرية العديد من البرامج لتطويره وتنميته. يمكن تلخيص مراحل نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أربعة مراحل أساسية وهي موضحة كالتالي:

نظرا للاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتباره رافد من روافد التنمية، فقد عرف هذا الأخير تطورا بشكل ملحوظ وهذا ما يترجمه النمو المتزايد في عدد المؤسسات الصغير والمتوسطة (13)

عرفت حركة تطور المؤ.ص.م خلال الفترة 2009-2016 نموا في تعداد هذه الأخيرة .حيث تم تسجيل ارتفاع بنسبة 72.61/ بانتقال عددها من 587494 مؤسسة في 2009 إلى 1014075 مؤسسة في 2016أي بزيادة 426581 مؤسسة.

2. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري: يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من خلال مساهمتها في تحريك المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويظهر هذا من خلال الأشكال التالية (14):

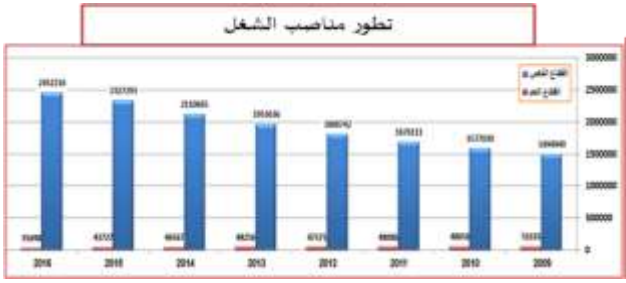

تطور عدد مناصب الشغل في قطاع المؤ.ص.م خلال فترة 2009-2016 بنسبة 60.87/ أي بحوالي 941330 منصب، كانت حصة الأسد فيها للقطاع الخاص في حين القطاع العام عرف تراجع في هذا المجال

يمكن تقسيم مساهمة المؤ.ص.م في الميزان التجاري لمرحلتين:

-2009-2012: مرحلة الفائض حيث بلغ 27.18 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 2009 والتي بلغت 5.90 مليار دولار بزيادة قدرها 21.28 و هذا راجع لزيادة صادرات المحروقات بـ63.70/.

-2013-2015: مرحلة العجز حيث بلغ 9.95 مليار دولار أي بانخفاض قدره 27.24 مليار مقارنة مع 2012

سبب تراجع مداخيل ميزان المدفوعات هو تداعيات الأزمة المالية العالمية لـ2008 وانهيار أسعار البترول .

بلغ 8526.58مليون دولار أمريكي في 2014 مقابل 4978.82 سنة 2009. عرفت مساهمة القطاع الخاص 7338.65 مقابل 4162.02 خلال نفس الفترة.

يمكن تفسير هذا النمو بالتنقل الاجتماعي والاقتصادي نحو القطاع الخاص ومحاولة تطبيق سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي.

تمثلت مساهمة المؤ.ص.م في القيمة المضافة في تنوع أنشطة هذه الأخيرة حيث:

-سجلت تذبذبا في قيمتها خلال الفترة 2009-2015. انتقلت من 26.25/ إلى 26.21/ هذا فيما يخص قطاع التجارة والتوزيع

- تذبذب لقطاع الخدمات والأشغال العمومية من 22.80/ إلى 21.88 سنة 2013

ثالثا: دراسة ميدانية لعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة في الجزائر

حاولنا ربط أبعاد التنمية المستدامة مع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر لمعرفة مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في احترام معايير ومبادئ التنمية المستدامة.

1. منهجية الدراسة:

1.1تصميم الاستمارة: تم استخدام الاستبانة كأداة أساسية لمعالجة هذا الموضوع خاصة وأنها ملائمة مع دراستنا بحيث تم تقسيمها إلى جزئين. **الجزء الأول:** يتمثل في أهم المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، منها ما هو خاص بالمبحوثين كالمستوى الوظيفي(المدير، مساعد المدير، المسير، أخرى)، الجنس(ذكر، أنثى)، السن(من 20 إلى 30 سنة، من 31 إلى 40 سنة، من 41 إلى 50 سنة، أكثر من 51 سنة)، الخبرة (أقل من 5 سنوت، من 5 إلى 10 سنوات، من 11 سنة إلى 15 سنة، أكثر من 15 سنة) والمؤهل الدراسي(ابتدائي، متوسط، ثانوي وجامعي)، أما المعلومات الخاصة بالمؤسسة فتتمثل في اسم المؤسسة، شكلها القانوني(Sarl ,Eurl, Spa, SNC)، تاريخ تأسيسها(من سنة 1932 إلى 1981، من 1982 سنة إلى 2000، من سنة 2001 إلى يومنا هذا)، قطاع نشاطها(تجاري، صناعي، خدماتي والبناء والأشغال العمومية)، عدد عمالها (من 1 إلى 9 عمال، من 10 إلى 49 عامل، من 50 إلى 250 عامل) وملكيتها(عامة، خاصة، مختلطة).

الجزء الثاني: ينقسم بدوره إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور	عدد الأسئلة
المحور الأول: دور الدولة والمبادرات والاعانات في حث المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة	**13**
دور الدولة في حث المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة	**3**
مبادرات وإعانات حث المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة	**10**
المحور الثاني: التعرف على الأطراف ذات المصلحة للمسؤولية الاجتماعية لإدماج أبعاد التنمية المستدامة	**32**
التعرف على متطلبات الزبائن وإشباع رغباتهم	**7**
التعرف على متطلبات العمال وإشباع رغباتهم	**9**
طبيعة العلاقة مع الموردين	**4**
التعرف على متطلبات البيئة وإشباع رغباتها	**5**
التعرف على متطلبات المساهمين وإشباع رغباتهم	**3**
التعرف على متطلبات المجتمع وإشباع رغباته	**4**
المحور الثالث: التطابق بين استراتيجية المؤسسة وأنماط تسييرها مع أبعاد التنمية المستدامة	**14**
التطابق بين استراتيجية المؤسسة وأبعاد التنمية المستدامة	**8**
التطابق ما بين أنماط تسيير المؤسسة وأبعاد التنمية المستدامة	**6**
المجموع	**59**

2.1متغيرات الدراسة: حاولنا من خلال هذه الدراسة اشتقاق عدد من المتغيرات الوسيطية التي تبين العلاقة ما بين المؤسسة وتحقيقها للتنمية المستدامة ، وذلك للكشف على مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشريعات والقوانين التي تنص عليها الدولة في مجال التنمية، علاقة المؤسسة مع أطرافها، بالإضافة إلى اعتمادها على استراتيجية وأنماط تسيير فعالة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يبينه الشكل النموذج الموالي:

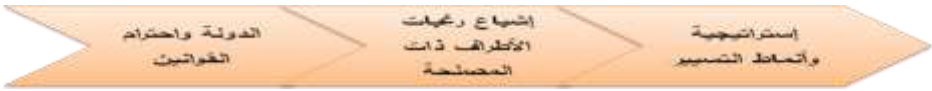

2. مجتمع وعينة الدراسة: تم اختيارنا لمجتمع وعينة الدراسة بطريقة عشوائية، حيث يتكون من عينة لبعض المؤ.ص.م لولاية معسكر حجمها 40 من أصل 45 مؤسسة ، أين تم الغاء 05 مؤسسات لم تعد ورقة الاستبيان.

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	**45**	**%100**
عدد الاستبيانات الغير مسترجعة	**5**	**%11,11**
عدد الاستبيانات الصالحة	**40**	**%88,89**

بما أن الاختيار الجيد للعينة ينعكس ايجابيا على صحة نتائج البحث، فكان اختيارنا للعينة مبني على أساس اخذ الفئة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، فقد تم التأكيد على الأفراد الذين تكون لديهم المعرفة الدائمة بما يحدث في المؤسسة. ونظرا لنوعية الموضوع المعالج فقد كان لزاما علينا أن تكون العينة غير احتمالية ، فتمثلت في مجموعة من مديري المؤسسات أو مساعديهم أو الإطارات، ذلك من خلال الإجابة على استمارة الاستبيان.

3. الأدوات المستعملة: اعتمادنا على الاستبيان كوسيلة أساسية لبلوغ أهداف البحث المحددة مسبقا، ولمعالجة بيانات الاستمارة قمنا باستخدام برنامجspss22 "الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية" Statistical package) (for social sciences، الذي يعتبر من أهم وأشهر حزم البرامج الجاهزة في مجال معالجة البيانات احصائيا، كما تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية: التكرارات، النسب المئوية، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ألفا كرون باخ، التحليل إلى مركبات أساسية ACP و اختبار Kolmogorov-Smirnov، بالإضافة إلى استخدام برنامج Excel في ترجمة بعض الإحصائيات إلى جداول إحصائية وأشكال بيانية.

4.تحليل نتائج الدراسة:

1.4 النتائج الوصفية: كانت كالتالي

المستوى الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
المدير	14	%35
مساعد المدير	2	%5
المسير	6	%15
أخرى	18	%45
المجموع	40	**%100**

شملت العينة 35% مديري المؤسسات أما نسبة 45% فتعلقت بمختلف الإطارات من رؤساء المصالح،المحاسبين ومراقبي التسيير.

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	25%
من 5 الى 10 سنوات	15	37.5%
من 11الى 15 سنة	7	17.5%
أكثر من 15 سنة	8	20%
المجموع	**40**	**100**

من خلال الإجابة على الاستبانة لوحظ أن التوزيع النسبي الأكبر لذوي الخبرة كان ما بين 5-10سنوات بنسبة 37.5%.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
متوسط	8	%20
ثانوي	12	%30
جامعي	20	%50
المجموع	40	%100

يبين الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون شهادات جامعية بنسبة تقدر ب 50%، تليها نسبة حاملي درجة ثانوي بنسبة 30%، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من الأفراد الذين يحملون درجة متوسط بنسبة 20%.

تحليل: من خلال الجداول السابقة والمتعلقة بالتحليل الوصفي للعينة ،نلاحظ أن مجمل أفراد العينة هم إطارات بالمؤسسات المعنية، خبرتهم متوسطة وتكونهم الأكاديمي، إلا أنها في مجملها مؤسسات فتية.

⇦ **اختبار صدق أداة الدراسة:** تم استخدام طريقة ألفا كرون باخ لقياس ثبات الاستبانة من أجل تحديد مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان الذي بلغ 0.90 أي ما يعادل 90% للمجال الكلي، فتشير هذه القيمة إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات جيدة ومناسبة وتفي بأغراض الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الإحصائيات الموثوقية	معامل الفا كرون باخ Alpha Cronbach
59	0.90

2.4التحليل الإحصائي:

اختبار التوزيع الطبيعي: Normal distribution test. نقوم بطرح الفرضيتين التاليتين:

H0: هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

H1: الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

تبين لنا أن قيمة Kolmogorov-Smirnov الخاصة بأسئلة الاستبيان تتراوح ما بين 0,175 إلى 0.447 وأن القيمة الإحصائية تتراوح ما بين 0,000 و0,003 وهي قيم أقل من مستوى المعنوية 0,05، الذي يعادل 5% أي أن هذا النموذج يتبع التوزيع الطبيعي ،وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

⇦ **التحليل إلى مركبات أساسيةACP:** باعتبار أنه من بين شروط استخدام التحليل العاملي Analyse Factorielle هو اتباع المتغيرات للتوزيع الطبيعي وذلك لكونه أسلوب من بين الأساليب الاحصائية التي تهدف إلى التقليل والتقليص من حجم المتغيرات لتصبح في شكل متغير واحد(11)، فإننا قمنا بانتهاج هذه الطريقة من خلال استعمالنا للتحليل الاحصائي المتعدد الأبعاد والمتمثل في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية Analyse en Composantes Principale التي "تعتبر من أهم الطرق الخاصة بالتحليل العاملي وأكثرها دقة وشيوعا في الاستخدام وأهم ما يميزها أنه كل عامل يستخلص أقصى تباين ممكن ويؤدي إلى أقل قدر من البواقي كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعددة"(12).

⇦ **اختبار الفرضيات:** انطلاقا من أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي فكان لزاما علينا اتخاذ نموذج اختبار Kolmogorov-Smirnov لقبول الفرضيات أو نفيها.

الفرضية الرئيسية: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدماجها لأبعاد التنمية المستدامة من خلال برامج ومبادرات الدولة إلى إشباع رغبات الأطراف ذات المصلحة وفقا لمجموعة من أنماط التسيير تمكنها من تحقيق استراتيجيتها. **يمكن عرض هذه الفرضية في 3 فرضيات فرعية وهي:**

الفرضية الفرعية الأولى: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدماجها لأبعاد التنمية المستدامة على برامج ومبادرات من الدولة.

◄ **بالنسبة لدور الدولة:**

H0: لا يعتمد إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة على تدخل الدولة.

H1: تساهم الدولة بشكل كبير في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة.

◄ **بالنسبة لدور المبادرات والإعانات:**

H0: لا تعتمد المؤسسة لإدماجها أبعاد التنمية المستدامة على المبادرات.

H1: يلزم للمؤسسة القيام بمبادرات لإدماج لأبعاد التنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الثاني: تسعى المؤسسة إلى إرضاء وإشباع رغبات الأطراف ذات المصلحة لإدماجها لأبعاد التنمية المستدامة.

H0: لا تقوم المؤسسة بإشباع رغبات الأطراف ذات المصلحة.

H1: تقوم المؤسسة بتحقيق الرضا للأطراف ذات المصلحة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تسهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجانس استراتيجياتها وأنماط تسييرها مع أبعاد التنمية المستدامة.

◄ **بالنسبة لتطابق استراتيجية المؤسسة مع أبعاد التنمية المستدامة.**

H0: لا تسعى المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها.

H1: تعمل المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها.

◄ **بالنسبة لتطابق أنماط تسيير المؤسسة مع أبعاد التنمية المستدامة.**

H0: لا تسمح أنماط التسيير المعتمدة من طرف المؤسسة على التجانس مع أبعاد التنمية المستدامة.

H1: تسمح أنماط تسيير المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية المستدامة.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الأولى الخاصة بدور الدولة.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,182	
الفروقات الايجابية	0,116	
الفروقات السلبية	-0,182	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,182**	
القيمة الاحصائية	0,002	

التحليل: من الجدول السابق فإنه عند مستوى الثقة 95% تقدر z لKolmogorov-Smirnov ب 0,182 عند القيمة الإحصائية 0,002 وهي أقل من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، الذي يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن الدولة تكتسب دورا فعالا من خلال القوانين والتشريعات لإدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات مجتمع الدراسة.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الأولى الخاصة بدور المبادرات والإعانات.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	لا يوجد دلالة إحصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,110	
الفروقات الايجابية	0,110	
الفروقات السلبية	-0,084	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,110**	
القيمة الاحصائية	0,200	

التحليل: يتضح من خلال الجدول السابق أنه عند مستوى الثقة 95% تكون قيمة z لKolmogorov-Smirnov 0,110 عند القيمة الإحصائية 0,200 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، الذي يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وهذا يدل على أن المؤسسات التي تمثل مجتمع الدراسة لا تعتمد على مختلف المبادرات التي تكون إما طوعية أو من قبل هيئات متخصصة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة في قراراتها.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمتطلبات الزبائن.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة

حجم العينة	40	لا يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,083	
الفروقات الايجابية	0,062	
الفروقات السلبية	-0,083	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,083**	
القيمة الاحصائية	0,200	

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه عند مستوى الثقة 95% تبلغ قيمة z لKolmogorov-Smirnov بـ 0,083 عند القيمة الإحصائية 0,200 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، الذي يؤدي بدوره إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن المؤسسات لا تقوم بإشباع رغبات زبائنها والتعرف عليهم لإدماجها للتنمية المستدامة.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمتطلبات العمال.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	لا يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,125	
الفروقات الايجابية	0,091	
الفروقات السلبية	-0,125	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,125**	
القيمة الاحصائية	0,118	

التحليل: نرى من خلال الجدول السابق أنه عند مستوى الثقة 95% تبلغ قيمة z لKolmogorov-Smirnov ب 0,125 عند القيمة الاحصائية البالغة 0,118 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، الذي يؤدي بدوره إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن المؤسسات محل الدراسة لا تقوم بإشباع رغبات عمالها وعدم منحهم كافة الحقوق التي يتمتعون بها.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة طبيعة العلاقة مع الموردين.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,199	
الفروقات الايجابية	0,199	

الفروقات السلبية	-0,089	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,199**	
القيمة الاحصائية	0,000	

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه عند مستوى الثقة 95% تقدر z لKolmogorov-Smirnov بـ 0,199 عند القيمة الاحصائية 0,000 وهي أقل من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، مما يلزم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، يعني وجود علاقة قوية ما بين المؤسسة وموردها من ناحية توطيد علاقاتها معهم من خلال منحهم مختلف حقوقهم.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمتطلبات البيئة.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,149	
الفروقات الايجابية	0,149	
الفروقات السلبية	-0,108	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,149**	
القيمة الاحصائية	0,026	

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه عند مستوى الثقة 95% تقدر z لKolmogorov-Smirnov ب 0,149 عند القيمة الإحصائية 0,026 وهي أقل من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، مما يلزم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يعني ان المؤسسات محل الدراسة تساهم في تحقيق متطلبات البيئة.

اختبارKolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمتطلبات المساهمين.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	يوجد دلالة إحصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,187	
الفروقات الايجابية	0,187	
الفروقات السلبية	-0,139	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,187**	

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه عند مستوى الثقة 95% تقدر z لKolmogorov-Smirnov بـ 0,187 عند القيمة الإحصائية 0,001 وهي أقل من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، مما يلزم

رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بالمشاركة بطريقة فعالة في إشباع رغبات مساهميها والتركيز على منحهم جميع حقوقهم.

اختبار Kolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمتطلبات المجتمع.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	لا يوجد دلالة إحصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0.138	
الفروقات الايجابية	0.138	
الفروقات السلبية	-0.085	
قيمة z لـKolmogorov-Smirnov	**0.138**	
القيمة الاحصائية	0.054	

التحليل: من خلال الجدول السابق نجد أنه عند مستوى الثقة 95% تبلغ قيمة z لـKolmogorov-Smirnov بـ 0.138 عند القيمة الاحصائية البالغة 0.054 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، الذي يؤدي بدوره إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أن المؤسسات محل الدراسة لا تقوم بالتركيز على المجتمع و الحرص على عدم تحقيق متطلباته المختلفة لا دماج أبعاد التنمية المستدامة ومسايرة الأوضاع المختلفة.

اختبار Kolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثالثة الخاصة باستراتيجية المؤسسة.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة
حجم العينة	40	لا يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,101	
الفروقات الايجابية	0,101	
الفروقات السلبية	-0,093	
قيمة z لـKolmogorov-Smirnov	**0,101**	
القيمة الاحصائية	0,200	

التحليل: من خلال الجدول السابق نجد أنه عند مستوى الثقة 95% تبلغ قيمة z لـKolmogorov-Smirnov بـ 0,101 عند القيمة الإحصائية البالغة 0,200 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي بمعنى أنه المؤسسات لا تقوم بإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها.

اختبار Kolmogorov-Smirnov للفرضية الفرعية الثانية الخاصة بأنماط تسيير المؤسسة.

البيان	المؤشرات	مستوى الدلالة

حجم العينة	40	لا يوجد دلالة احصائية
المتوسط الحسابي	0,000	
الانحراف المعياري	1,000	
الفروقات المطلقة	0,087	
الفروقات الايجابية	0,069	
الفروقات السلبية	-0,087	
قيمة z لKolmogorov-Smirnov	**0,087**	
القيمة الاحصائية	0,200	

التحليل: من خلال الجدول السابق نجد أنه عند مستوى الثقة 95% تبلغ قيمة z لKolmogorov-Smirnov بـ 0,087 عند القيمة الإحصائية البالغة 0,200 وهي أكبر من مستوى حد المعنوية (α=0,05) أي ما يعادله 5%، وهذا ما يلزم بقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي بمعنى أنه المؤسسات لا تسمح أنماط تسييرها على التجانس مع أبعاد التنمية المستدامة.

3.4تفسير النتائج

◄ **النتائج الخاصة بدور الدولة والإعانات في حث المؤسسة على إدماج أبعاد التنمية:** نجد أنه هناك علاقة متينة ما بين المؤسسة والدولة وذلك من خلال احترام القوانين والتشريعات الخاصة بالمجال البيئي والاجتماعي فيما يخص جانب التنمية المستدامة.أما في جانب المبادرات والإعانات نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدة كل البعد عن انتهاجها للمبادرات الطوعية الخاصة بالتنمية المستدامة.

◄ **النتائج الخاصة بالتعرف على أطراف المصلحة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة:** من خلال نتائج التحليل الإحصائي نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتعرف والاهتمام على البعض من أطرافها مقارنة مع عدم الاهتمام بالبعض الآخر منهم.

فمن ناحية الموردين نجدها تقوم بتوطيد علاقاتها معهم وتعتبرهم طرفا فعالا في قراراتها وذلك من خلال الالتزام بتحقيق ما هو متفق عليه اتجاههم، بالإضافة إلى تسديد مستحقاتها المالية وهذا ما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة تهتم بالجانب الاقتصادي لها.

أما من ناحية البيئة نجد أن المؤسسات تعتبرها من أهم الأطراف ذات المصلحة التي تقوم بمراعاتها والاهتمام بها وذلك من خلال اتخاذ مختلف التدابير اللازمة للحفاظ على المورد الطبيعي من خلال تطبيق القوانين والتشريعات التي تهدف إلا عدم المساس بها واضرارها، كما نجد البعض من المؤسسات يحمل مواصفات الادارة البيئية ISO 14000 وهذا يوصلنا لمعرفة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة مستقبلا على تبني مثل هذه المواصفات.

وبالنسبة للمساهمين نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبرهم كطرف فعال في ادارتها وذلك من ناحية إشراكهم في قراراتها المختلفة ومنحهم جميع حقوقهم خاصة وأن البعض من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات ذات أسهم وهذا ما يؤكد على قبول المؤسسة بتوطيد علاقاتها مع مساهميها.

أما بالنسبة للأطراف الذين لا تراعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشباع رغباتهم وتحقيق أهدافهم يتمثلون في العمال من خلال عدم إعطائهم أهمية كبيرة فنجدها لا تقوم بتبني مختلف المعايير الخاصة بالمسؤولية

الاجتماعية كمعايير ISO 26000، مقارنة باهتمامها نسبيا على تقديم مختلف الخدمات كالرعاية الصحية والتكوين.

ومن ناحية الزبائن نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تركز على الجانب البيئي والاجتماعي في مراعاتها لعلاقتها مع زبائنها بل تبقى تهتم فقط بالجانب المالي دون سواء، بالإضافة إلى عدم اشراكهم في ابداء آرائهم نحو المنتج المقدم لهم وعدم معالجة شكاويهم، وبالنسبة لجودة المنتج نجدها لا تراعي في منتجاتها معايير الجودة ISO 9000 مقارنة مع وجود الجزء من المؤسسات التي تراعي هذا المعايير خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية .

◄النتائج الخاصة بالتوافق ما بين استراتيجية المؤسسة وأنماط تسييرها مع أبعاد التنمية المستدامة:

نلاحظ أنه من خلال نتائج التحليل أن المؤسسات محل الدراسة ليس لديها أي توافق مع استراتيجياتها وأنماط تسييره مع أبعاد التنمية، لأنها لديها رؤية محدودة ولا تهتم إلا بما هو حاضر وليس ما يجب تحقيقه على المدى البعيد وبما أن الدور الاجتماعي غائب لدى هذه المؤسسات فنجدها قد أخفقت في عدم تحقيقها للبعد الأهم في المؤسسة وبالتالي لا يوجد هناك استراتيجية تضعها ضمن أهدافها.

أما بالنسبة لأنماط التسيير الخاصة بالمؤسسة فلا نجد أي توافق مع أبعاد التنمية المستدامة خاصة وأن المؤسسات محل الدراسة لا تعتمد على أنظمة للمعلومات الفعالة التي تساعدها على القيام بأنشطتها المختلفة بالإضافة إلى عدم اهتمامها بمبادئ التحسين المستمر الخاصة بالجانب البيئي وبالتالي عدم التعرف على أطرافها الذين تربطهم علاقة معها.

خلاصة:

توصلت للدراسة بعد اختبار الفرضيات وباستعمال الاختبارات الإحصائية أنه يتم تبني الفرضية الفرعية الأولى و نفي الفرضيتين الثانية والثالثة وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة مادامت لم تحقق رغبات أطرافها ولم تنتهج لسياسة وإستراتيجية واضحة لذلك. ما يمكن استخلاصه من النتائج المتوصل إليها هو:

- وجود علاقة جيدة ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدولة ذلك وأن المؤسسات تقوم بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدة كل البعد عن انتهاجها للمبادرات الطوعية الخاصة بالتنمية المستدامة وإدماجها للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن اهتماماتها.
- غياب فلسفة تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.
- تقوم المؤسسات عينة الدراسة بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البعض من أطرافها ولكن بنسبة متوسطة وهم الموردون، المساهمين والبيئة دون التعرف على باقي الأطراف وإشباع رغباتهم، وخاصة إهمال الجانب المهم من الأطراف وهو المجتمع.
- إهمال العنصر الأساسي في المؤسسة ألا وهو المورد البشري وعدم تحقيق رغباته .
- النظر للزبون على أنه مصدر لتحقيق الربح لا غير.
- المؤسسات محل الدراسة لم تسارع بعد في تبني مختلف المعايير والمواصفات الخاصة بالتقييس كالجودة، ومعايير المسائلة الاجتماعية والمعايير البيئية.

- قيام المؤسسات محل الدراسة بالاهتمام أساسا بالجانب الاقتصادي بشكل كبير ويكون همها الوحيد هو تحصيل الأموال وتحقيق أربح فقط.
- الاعتماد بطريقة نسبية على الاهتمام بعنصر البيئة وهذا لا يطبق على كافة المؤسسات بل الخاص بالمؤسسات التي تمارس قطاع البناء والأشغال العمومية.
- عدم وجود أي توافق ما بين استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أبعاد التنمية المستدامة، بحكم وجود الرؤية المحدودة لها.
- عدم الاعتماد على أنماط التسيير الأكثر تطورا بالإضافة إلى عدم اعتمادها على أنظمة المعلومات الفعالة، وهذا ما يدل على المؤسسات محل الدراسة مازالت بعيدة كل البعد عن التطورات التكنولوجية.

عليه المؤسسات محل الدراسة لا يمكنها الوضع الحالي من مسايرة تطورات العالم وانتهاج التنمية المستدامة وذلك بحكم المشاكل والصعوبات التي لازالت تواجهها.

المراجع:

1- Gabriel Wakerman, Le Développement Durable, Edition ellipses, France, 2008, p31.

2- مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة الجامعة للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، سوريا، 2009، ص38.

3- تشارلس كولستاد، ترجمة عن أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، النشر العلمي والمطابع، الرياض،2005،ص 60.

4- Beat Burgenmier, économie du Développement Durable, Edition de Boeck, Paris, 2005, P38.

5- Gélinier Simon, Billard Muller, Développement Durable pour un entreprise compétitive et pensable, Edition ESF, 3éme édition, Paris ; 2005, P19.

6- أمال رحمان، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، مداخلة بعنوان "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية" ، جامعة قالمة، يومي 3و4 ديسمبر 2012، ص257.

7- زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 258.

8- دوجلاس موسشيت، ترجمة عن بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، الطبعة الأولى، 2000، القاهرة، مصر، ص72.

9- أنظر في ذلك:

- عبد الباسط وفاء، التنمية السياحية بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005،ص5

- Julien HAUMONT& Bernard MEROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et la finance durables, Edition Eyroles , Paris ,France 2010, p10

-مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص.80

10- أنظر في ذلك:

- مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص80.
- أمال مهري، التوجه من الاعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في اطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية العدد19 ديسمبر 2014، قسم علوم الإعلام والاتصال جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، ص254.
11- مصطفى حسين باهي، محمود عبد الفتاح وآخرون، التحليل العاملي النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر، مركز الكتاب للنشر والتوزيع، 2002، ص17.

12- بن زكورة العونية، مداخلة مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي حول، أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، بعنوان: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية 2008-2016، يومي 14-15، جامعة برج باجي مختار ،عنابة 2017
13- بن زكورة العونية، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق
14- بن زكورة العونية، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق
15- أحمد محمد عبد الخالق، الأبعاد الأساسية للشخصية،، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1994،ص 103.